مطلبها الخاص بتجسيد حقها غير القابل للطعن في السيادة على مناطق [الضفة الغربية] وقطاع غزة ، في نهاية فترة السنوات الخمس من الحكم الذاتي . وان هذا الاعلان قد ورد الى جانب اعلان آخر يقول ، ان اسرائيل لن تسمح ابدا بقيام دولة فلسطينية » (هارتس ، ٧٩/١٠/٢٥) . ويتمثل اعتراض دايان هنا ، في ان هذا الموقف يختلف عن الموقف الذي اعلنه بيغن امام الكنيست في شهر كانون الاول (ديسمبر) ، ١٩٧٧ ، اثناء عرضه لمشروع الحكم الذاتي ، والقائل « بان اسرائيل تصر على حقها ومطلبها في السيادة على [الضفة الغربية] وغزة ، مع ادراكها ان هناك مطالب اخرى ، لذا فهي تقترح من اجل الاتفاق والسلام ، ابقاء مشكلة السيادة مفتوحة في هذه المناطق » . ويعتبر دايان ان الاعلان الاسرائيلي المتشدد ، من شأنه ان يفشل المفاوضات الدائرة ، خاصة وان هذا الاعلان يعتبر وثيقة موجهة للمفاوضين الاسرائيليين (المصدر نفسه) .

على اي حال ، تم استبعاد دايان عن مفاوضات الحكم الذاتي ، « فوزير الداخلية يسافر الى لندن لادارة مفاوضات سياسية حول موضوع وئيسي ، بينما يضطر هو للاهتمام بالقضايا الهامشية ... لذا حاول الاحتجاج بواسطة رسالته الى بيغن ، وربما كان يأمل في ان يحاول هذا اصلاح الخلل في عمل الحكومة . الا ان بيغن لم يبدأ الدخول في خصومة مع المفدال » (مؤشير جاك ، معاريف ، ٧٩/١٠/٢٢) .

محكمة العدل العليا تأمر باخلاء مستوطنة ايلون موريه

اذا كانت استقالة دايان قد فجرت ردود فعل عنيفة داخل اسرائيل ، خصوصا من جانب المعارضة ، ضد الحكومة وسياستها ، فان قرار محكمة العدل العليا بشأن مستوطنة ايلون موريه ، قد ادى الى زعزعة اهم الاسس التي تقوم عليها هذه السياسة في المناطق المحتلة ، وهو الاساس الاستيطاني .

فقد اتخذت المحكمة المذكورة قرارا لا سابق له في اسرائيل ، يطالب الحكومة باخلاء مستوطنة ايلون موريه من المستوطنين والمباني التي اقيمت على اراض يملكها سكان القرية العربية رجيب ، كان الحكم العسكري قد صادرها في الماضي من اجل اقامة هذه المستوطنة . وقد اتخذت المحكمة قرارها بالاجماع ، بحضور خمسة قضاة ، على رأسهم نائب رئيس المحكمة موشي لنداو . وعلل القضاة قرارهم في ان المبادرة لعملية الاستيلاء على الارض جاءت لاعتبارات سياسية ، رغم ادعاء الحكومة في ان الارض مطلوبة لدوافع امنية . وورد في القرار ايضا ان تأثر الحكومة « بالرغبة القوية التي اظهرها اعضاء غوش ايمونيم في الاستيطان في عمق ارض ـ اسرائيل » كان اكبر من تأثرها بوجهات النظر المهنية [الامنية] التي قدمها رئيس الاركان ، عندما قررت الاستيلاء على الارض . وعلى ضوء ذلك قررت المحكمة ان اقامة مستوطنة ايلون موريه لم تنبع من الضرورات الامنية ، لذا فان اقامتها على اراض خاصة يعتبر امرا غير شرعي ، وينبغي اخلاؤها (هآرتس ، ٧٩/١٠/٢٣) . وعلم ان القضاة الاسرائيليين استندوا ، في اتخاذ قرارهم هذا ، الى عدة نقاط اساسية منها اختلاف الرأي بين رئيس هيئة الاركان العامة ووزير الدفاع . وقد علق القاضي لنداو حول ذلك بقوله : « انه لامر ملفت للنظر ، فوزير الدفاع خبير بالقضايا الامنية ، فكيف يطلب منا منكم ان نبدي قناعتنا ، اذا كان لا يرى ضرورة عسكرية لاقامة المستوطنة في هذا المكان بالذات ؟ ومن انا حتى اخالفه الرأي ؟ » . واضاف لنداو : ان الاعتبارات التي اعتمدها في اصدار القرار لم تكن اعتبارات عسكرية ، وشدد على انه ليس من صلاحية المحكمة معالجة الامور السياسية او الامور ذات الطابع الديني او التاريخي ، وان القرار الذي صدر ، ينطلق من احكام القانون الدولي بالنسبة للجيش الذي يمثل ارضا ، لا تتبع الدولة قانونيا . وعلى هذا الاساس اتخذ القرار . وكدولة لها قانون تحترمه ، واستنادا الى قانون علماني يسمح لنا بذلك ، كان لزاما علينا تطبيق هذا القانون (د.ا.أ. ، العدد ١٩٠٠ ، ٢٢ و٧٩/١٠/٢٢ ، ص ٤) .

اثر صدور القرار اجرى رئيس الحكومة بيغن استشارات عاجلة مع وزير الزراعة اريئيل شارون ووزير العدل شموئيل تمير والمستشار القضائي للحكومة اسحاق زمير ومدعي عام الدولة جبريئيل باخ ، تناولت جوانب القرار المفاجيء والانعكاسات المحتملة بالنسبة للاستيطان في المناطق المحتلة . وكانت النتيجة الاولية للاستشارات ـ كما تفيد المصادر الاسرائيلية ـ هي انه على الحكومة عدم اظهار معارضتها القرار ، التي يمكن تفسيرها